يحظر نشره قبل الساعة 00:01 بتوقيت غرينيتش من صباح الثلاثاء، 27 مارس/آذار 2012

تنويه: تنشر منظمة العفو الدولية صباح الثلاثاء، 27 مارس/آذار، تقريرها الإحصائي العالمي بشأن ما صدر من أحكام بالإعدام على نطاق العالم بأسره، وما نفذ من أحكام.

منظمة العفو الدولية: سليل شتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، يكتب عن عقوبة الإعدام

كثيراً ما يجبرني عملي في منظمة حرفتها الدفاع عن العدالة والحرية، وكشف النقاب عن الانتهاكات والمظالم، على تسليط الضوء على المشكلات، عوضاً عما يتم إحرازه من تقدم.

ولذا، دعوني أبدأ، ومنظمة العفو الدولية تنشر استعراضها السنوي لما صدر من أحكام بالإعدام وما نفذ من أحكام على نطاق العالم بأسره، بالحديث عن الأخبار الطيبة: فعقوبة الإعدام في تراجع مستمر.

في السنة الماضية، لم تنفذ أحكاماً بالإعدام سوى 20 دولة من أصل 198 دولة في العالم- وهذا رقم يقل بمعدل أكثر من الثلث عما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن. وخلت 90 بالمئة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أي إعدامات، بينما تُعدُّ 140 دولة اليوم من تلك التي ألغت عقوبة الإعدام، في القانون أو في الواقع الفعلي.

وجدير بنا التبصر في هذه الأرقام. فعندما بدأت منظمة العفو الدولية حملتها العالمية لمناهضة عقوبة الإعدام قبل 35 سنة – أي أعلنت الوقوف ضدها في جميع الحالات، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو الجاني أو أسلوب الإعدام- لم تشكّل الدول الست عشرة التي ألغت العقوبة سوى أقلية لا يعتد بها كثيراً. واليوم، انقلبت الصورة تماماً، وعوضاً عن إصرار تلك الدول على عقوبة الإعدام، ها هي العقوبة تغدو اليوم مجرد استثناء.

ففي 2011، شملت المناطق الخالية من الإعدام كل أوروبا ودول الاتحاد السوفييتي السابق، باستثناء بيلاروس؛ وكل الأمريكتين، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. وغدت منطقة المحيط الهادئ منطقة خلواً من عقوبة الإعدام فيما عدا خمسة أحكام بالإعدام صدرت في بابوا غينيا الجديدة.

إن هذا التغيير الجارف لَشهادة على شجاعة مناضلي حقوق الإنسان في وقفتهم ضد القمع؛ وعلى شجاعة السياسيين وصانعي القرار الذي اختاروا التصدي للتعنت السياسي أو الشعبي؛ وعلى جسارة المحامين والصحفيين والأكاديميين الذين قرروا أن يكشفوا النقاب عن الحقيقة.

فقد أظهر هؤلاء ليس فحسب أن عقوبة الإعدام خطأ غير جائز- لكونها انتهاك للحق في الحياة- وإنما أيضاً أنه ما إن ندخل في التفاصيل، حتى تتداعى كل منظومة الأسانيد التي يقوم عليها إقدام الدولة على القتل الرسمي.

هل ردعت عقوبة الإعدام جرائم العنف؟ ليس ثمة دليل مقنع على هذا. فالبلدان التي ألغت جريمة الإعدام كثيراً ما تشهد معدلات قتل أدنى من تلك التي لم تلغها. والقتل بترخيص من الدولة ينطوي بحد ذاته على استخدام للعنف، ويمكن أن يولد بدوره حلقات متصلة من العنف والانتقام.

وماذا عن الدعم الشعبي لعمليات الإعدام؟ إن مثل هذا الدعم يحتل مساحة واسعة في العادة، ولكنه ضحل. وما إن تحل محل ردود الفعل المتسرعة والرغبة المدفوعة بالحسابات لدى القادة والمعلقين في أن يظهروا بمظهر "المتشدد" حيال الجريمة، المبادرة نحو مناقشة الأمور، وما إن تطرح الخيارات البديلة على الناس، فإن هذا الدعم لإعدام المذنبين يأخذ بالتراجع.

ولكن، أولا يستحق ضحايا الجريمة العدالة وإغلاق ملف القضية؟ نعم، فمن عانوا من جور الجرائم الفظيعة يستحقون العدالة، ولكن من غير الممكن أن يكون الانتقام هو عنوان العدالة. فالقتل خطأ، سواء أكان مرتكبه شخص ما، أم أقدمت عليه الدولة.

قد يرى البعض صورة من صور السلوى في إعدام مرتكب الجريمة، ولكن هذا ليس أمراً مسلماً به- ففي بعض الأحيان، يناهض ضحايا جرائم العنف إعدام من تسببوا بآلامهم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كافح المهاجر البنغلاديشي رايس بهويان بلا كلل، ولكن دون جدوى، طلباً للرحمة لمارك سترومان، الذي أطلق عليه النار في سياق سلسلة من جرائم العنف ارتكبها كي يثأر لهجمات 11/9. وكانت حجته في ذلك: "يعلمني ديني أن الصفح أفضل على الدوام من الانتقام".

غني عن القول أنه ليس ثمة استئناف من القبر. ولهذا تخلت ولاية إلينوي الأمريكية عن عقوبة الإعدام في 2011 عقب عدة إدانات أودت بحياة أبرياء.

ولا غرو أن يجادل البعض في أن الاختبار الحقيقي لدعم عقوبة الإعدام لا يتجسد في الرغبة في الإعدام، وإنما في الاستعداد لقبول احتمال أن يعدم شخص مظلوم.

ويحاجج البعض بأن عقوبة الإعدام أمر له جذوره الإقليمية أو الدينية أو الثقافية. بيد أن الأغلبية التي ألغت العقوبة تضم دولاً من جميع أقاليم وديانات وثقافات العالم.

ومع ذلك، فإن قلة من الدول تصر على عقوبة الإعدام، ولا بد هنا من أن نتناول الجانب المظلم من الأمور. فثمة مجموعة صغيرة من الدول المعزولة التي نفذت عمليات إعدام بمعدلات مرعبة في السنة الماضية. وسواء أكان ذلك بقطع الرؤوس أم بالتعليق على المشانق أم بالحقنة المميتة أو بإطلاق زخة من الرصاص، فإن ما لا يقل عن 676 شخصاً قد أعدموا على صعيد العالم بأسره، بينما لا يزال ما لا يقل عن 18,750 غيرهم يقبعون في زنازين انتظار تنفيذ الإعدام.

وهذه الأرقام لا تأخذ في الحسبان آلاف عمليات الإعدام التي يعتقد أنها قد نفذت في الصين، زعيمة منفذي أحكام الإعدام. فنحن لم نعد ننشر الأرقام التي نجمعها من المصادر العامة بشأن هذا البلد، نظراً لأنه من المرجح أنها تعطي تقديرات لا تقترب ولو قليلاً من واقع الحال. وحتى اليوم، لم تقبل الصين بعد تحدينا بنشر الأرقام الحقيقية، كي تؤكد ما تذهب إليه ما أن الصين قد شهدت خفضاً كبيراً في أعداد من يعدمون على مدار السنوات الأربع الأخيرة.

وكذلك الأمر، فإن أرقامنا لا تتضمن تقارير لا تعوزها المصداقية عن أعداد كبيرة من الإعدامات الإضافية في إيران، غير المعترف بها من قبل السلطات. ومن شأن هذه أن تضاعف، بدرجة أو أخرى، من الأرقام الرسمية هناك.
و لم تتخلف المملكة العربية السعودية والعراق عن اللحاق بركب الصين وإيران في الحماسة لتنفيذ أحكام الإعدام.
وعلى الجانب الأخر من العالم، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تقف منفردة بين دول مجموعة الثماني ذات الاقتصاديات القائدة كزعيمة للجلادين. وإلى جانب كوريا الشمالية والصومال واليمن، ما برحت هذه الدول ترفع بثبات راية عرّابي عقوبة الإعدام كل سنة.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد شهد الشرق الأوسط ارتفاعاً حاداً فيما سجل من عمليات إعدام في العام الماضي، ووصلت نسبة الزيادة هذه إلى ما يقرب من 50 بالمئة عما كانت عليه الحال في 2010. وتكفلت العراق وإيران والمملكة العربية السعودية واليمن بنحو 99 بالمائة من حالات الإعدام هذه.

ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن معظم البلدان التي حكم على أشخاص فيها بالإعدام، أو أعدموا، فعلت ذلك استناداً إلى إجراءات قانونية جائرة تفتقر إلى النزاهة. ففي بيلاروس والصين وإيران والعراق وكوريا الشمالية والمملكة العربية السعودية، صدرت أحكام الإعدام أحياناً بالاستناد إلى "اعترافات" انتزعت عبر الإكراه، وحتى التعذيب. وكما كانت الحال، في كثير من الأحيان عبر التاريخ، ظلت عقوبة الإعدام أداة في يد الدول القامعة للتخلص من مسببي المتاعب غير المرغوب فيهم.

من هنا، ليس ثمة فسحة للتساهل في الأمر. فكل عملية إعدام جديدة زائدة عن الحد. ولكن، وعلى الجانب الآخر من الصورة، عزّز عام 2011 الاتجاه العام الثابت نحو إلغاء العقوبة، ومن الواضح أن هذه العقوبة القاسية التي لا رجعة فيها، والتي تجعل منا جميعاً ضحايا، تتجه بلا رجعة، وبصورة حتمية، نحو مصيرها النهائي طي صفحات كتب التاريخ.